شرح الامام الكامل
الربانى أبى عبـــدالله محمد بن الحسن البنانى
على متن الســلم فى علم المنطق للامام
الاخضرى رحمهم الله
ونفع بهم
آمين

(تنبيـــــه)

صلب الصحيفة من هذا المطبوع مبـدوء بالشرح المذكور ويليه حاشية عليه للعلامة
المحقق سيدى على قصاره وهامش الصحيفة مبدوء بشرح العلامة سيدى الشيخ
سعيد قدوره على السلم أيضا ويليه تقييدات نفيسة عليه للمحقق سيدى
أحمد بن مبارك السجلماسى نفع الله بالجميع وأثابهم على هذا
الصنيع وقد فصلنا بين المادتين فى الصلب
والهامش بجدول للتمييز فليعلم

(طبع على نفقة الحاج الطيب التازى المغربى)

حقوق الطبع محفوظة لحفيد مؤلف الحاشية

الطبعة الأولى
بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحميه
ســـــنة ١٣١٨
هجريه

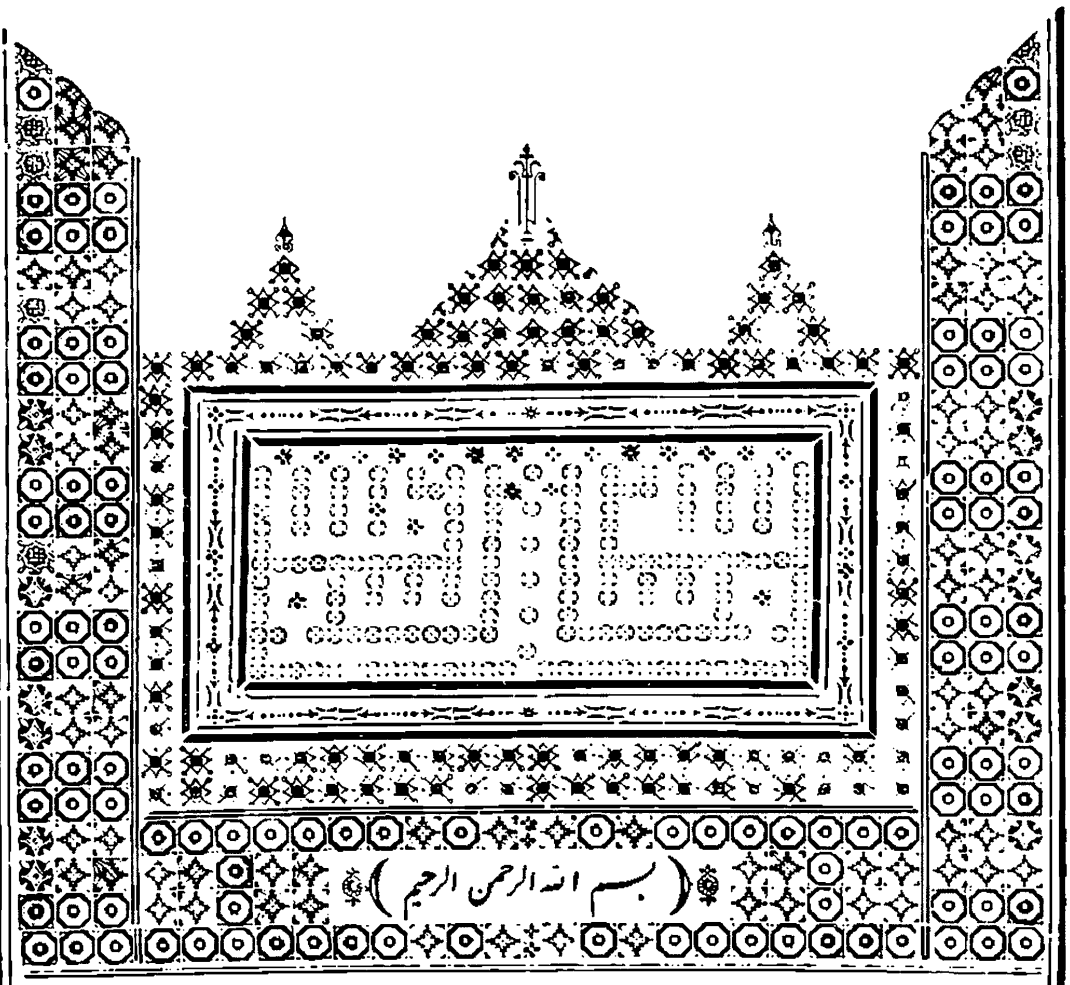

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله ان أنفس ماسطر فى الطروس من تصوّر أو تصديق وأبلغ حجة ترشد لنتائج التحقيق حمد الله المنزه عن الكل والجزء والتركيب والتلفيق المنفرد بايجاد أجناس الموضوعات ومحمولاتها من غير شرط فى ذلك ولا تعليق والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب المنطق الفصيح البليغ الآتى بحدود الشريعة والمبين لرسومها بأتم تبليغ وعلى آله وأصحابه مطالع أنواره الشمسيه المصدقين لرسالته العامة المطلقة الكليه ﴿ أما بعد ﴾ فهذه تقاييد تتشوف لعرائس خدورها الاذهان وتقارير تتشرف بسماع مبانيها الآذان موضوعة على شرح السلم للامام الربانى الحائز قصب السبق فى استخراج فرائد الفوائد من بحر المعانى أبى عبد الله سيدى محمد بن الحسن البنانى أسكنه الله بفضله ومنه دار التهانى فياله من شرح جمع بين الايجاز وإحكام المبانى وتحرير النقول وتنقيح المعانى يقرب للافهام ما كان شموسا شموعا ويقيد المطلق ويطلق ما كان تقييده ممنوعا بيد أن عرائسه محجبة فى الخدور تفتقر فى الاطلاع عليها الى من يكشف عنها الستور فطلب منى بعض حذاق الاصحاب ممن له ولوع بتحقيق دقائق هذا الكتاب أن أضع عليه حاشية تسفر عن وجوه خرائده اللثام وتجعل غوامض مسائله على طرف الثمام فأجبته بانى لست من أهل هذا المرام ولا طاقة لى بالخوض فى هذه البحور العظام ومن حاول مالبس فى طوقه عجب الناس من حمقه فألح فى الطلب وأشار الى الاستخارة فى السبب فاستخرت الله فى المرغوب وأجبته اذ ذاك للمطلوب هذا وقد علمت أنى لا أسلم من منتقد يتعلق بطوق يعتقد فى نفسه أنه فى المعرفة فوق فأقرّله بقصر الباع وقلة النظر والاطلاع لكن الذكى الماهر

يحمل

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العظيم فضله العميم كرمه وبذله نحمده سبحانه على ما أنعم ونشكره جل جلاله على ما ألهم ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ونشهد أن سيدنا محمدا خير نبي بعثه وأرسله صلى الله وسلم عليه وعلى آله الاطهار وصحابته المهاجرين والانصار ﴿ وبعد ﴾ فهذا تقييد على النظم الموسوم بالسلم المرونق ألح علي فيه من لا بد من اسعافه وبالله سبحانه أعتصم من كل ما يشين ويصم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي علم الانسان من حقائق التصورات ما لم يكن يعلم وأطلعه على دقائق التصديقات الموصلة الى طريق الرشاد فهدى وألهم والصلاة والسلام الأتمان الاكملان على سيدنا محمد الناطق بجوامع الكلم الآتي بالحجج الظاهرة النائح في المبدا والمختم وتمم به النبوة وختم وعلى آله وأصحابه الذين يستضاء بأنوارهم في غياهب الظلم ﴿ وبعد ﴾ فاني استخرت الله تعالى في وضع تقييد على الارجوزة الموسومة بالسلم المنورق في علم المنطق بحيث يكون مضافا للشرح المصنف كالتذييل لما أهمله وأغفله الناظم في شرحه مظهرا لمقاصده ومستخرجا بعون الله بعض فوائده والله المسؤل في بلوغ المأمول

يحمل الكلام القاصر على وجه ظاهر فان شيدالا كياس من صوب خطا الناس ومن اتسع علمه قل انكاره فرب منكر لا تقال عثاره والكريم حليته الغض واللئيم مذبته العض جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وختم علينا بالحسنى فضلا منه ومنه فهو المسؤل في المبدا والتمام والمطلوب منه الاعانة في المقصد والمرام (قوله بسم الله) الكلام في البسملة بحر زاخر غاص في لجج بحوره الاوائل والاواخر واستخرجوا منه جواهر تزرى بالنجوم الزواهر فلنقتصر على اشكال أورده الفاضل الشيخ عيسى الصفوى شيخ العبادي رحمهما الله على تقدير المتعلق خاصا مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له كما ذهب اليه الزمخشري ومن وافقه حاصله أن جملة البسملة لا بد أن تكون خبرية أو انشائية ضرورة انحصار الكلام في الخبر والانشاء فان كانت خبرية توجه عليه أن من لازم الخبر الصادق أن يتحقق مدلوله في نفس الامر بدونه ويكون هو حكاية عنه كما صرح بذلك العلامة التفتازاني وغيره وجملة البسملة ليست بهذه الصفة لان من ثمة مدلولها مصاحبة الاسم والاستعانة به ولا يقع ذلك الا بالتلفظ به وان كانت انشائية توجه عليه أن من لازم الانشاء أن يقارن وجوده حصول مدلوله وهذه الجملة ليست كذلك لان مدلولها وهو حصول التأليف مصحوبا بالاسم الشريف لا يقع بمجرد النطق بها الان نحو الاكل والسفر والذبح مما ليس بقول لا يحصل بالبسملة فكيف بقدر مثلا أذبح أو أسافر باسم الله بقصد الانشاء وانما أورد الاشكال على تقدير المتعلق خاصا لانه لا اشكال في الانشائية على تقديره عاما لحصول الابتداء بالبسملة بمجرد النطق بها وأجاب عن هذا الاشكال شيخ بعض شيوخنا أبو حفص الناسي رحمه الله بما نصه أقول يجاب باختيار انها انشائية وانها لانشاء متعلقها الذي هو الاستعانة أو المصاحبة يعني اللذين هما مدلول الباء ولا يلزم ان يكون الاصل الذي هو الجملة غير مقصود أصلا بل يكون مقصودا تبعا واذا كانت الجملة الخبرية مع بقائها على حالها يكون المقصود الاصلي منها هو المتعلق الذي قيد به مضمونها حتى قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام قيد بقيد ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات فما من كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات شيء أو نفيه عنه الا وهو الغرض الاصلي والمقصود من الكلام فكيف لا يكون الامر كذلك مع التصرف فيها بالنقل عن معناها الاصلي فالمقصود بجملة باسم الله الاستعانة بالاسم الشريف على ما يراد من الفعل أو المصاحبة له عند ارادة الشروع فيه والمقصود الاصلي قبل النقل صار بعده تبعا وزعم بعض أفاضل العصر ونبهائه يعني الهلالي أن هذا الوجه المختار لا يصح أما أولا فلان المصاحبة نسبة بين متصاحبين فتأخرهما أو تأخر أحدهما يلزم تأخرها والمتصاحبان هنا التأليف والاسم الشريف فاذا تأخر التأليف ونحوه عن النطق بالبسملة تأخرت مصاحبة الاسم ضرورة توقف النسبة على وجود المنتسبين وأما ثانيا فان باء الاستعانة كما قرر في محله هي الداخلة على آلة الفعل الحقيقية نحو كتبت بالقلم أو المجازية نحو فعلت هذا بعون الله والاستعانة بالآلة انما تكون

قال رحمه الله (الحمد لله الذي قد أخرجا * نتائج الفكر لارباب الحجا)

أتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بكتاب الله تعالى وامتثالا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم كما ورد مثله في البسملة وما أوردوه من أن الابتداء بأحدهما يفوت الابتداء بالآخر أجيب عنه بحمل الابتداء فيهما على العرفي الذي يعتبر ممتدا من حين الشروع في الشيء

حالة الفعل لا قبله وتأخر الفعل مستلزم تأخرها كما في قولك سأكتب بالقلم لفعل الحال لانشاء الاستعانة المفهومة من الباء غلط نشأ من توهم انها بمعنى طلب العون كما في أستعين بالله وليس ذلك معناها وانما معناها ايقاع الفعل بواسطة مدخولها اه وهذا الزعم غير صواب لان معنى الايراد في المصاحبة توهم أخذها من حيث هي نسبة بين متصاحبين وهما التأليف والاسم الشريف وليس كذلك بل المتصاحبان الشخص والاسم الشريف ولا خفاء في تقدمهما على التأليف على جهة الاستعداد له حيث كان المراد المصاحبة عند ارادة الفعل والعزم عليه ومعنى الايراد في الاستعانة توهم المغايرة بين الاستعانة بالمعنى اللغوي وهو طلب العون وبين مدلول الباء وذلك مما الدليل عليه فالصواب أنهما متحدان وطلب العون محاولة الاقتدار على الفعل فهي سابقة عليه بالضرورة كما في كتبت بالقلم فان تهيئته وتناوله على الوجه الخاص محاولة للاقتدار به على الكتابة ولا خفاء في تقدمه عليها (قوله أتى بالحمدلة) انما أتى بالحمد مع أن المتبادر من العبارة أن المحمود عليه هنا نعمة العلم وقد قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم لان ديباجة القرآن المجيد موشحة بغرة التحميد ولاشتمال الحمد على الحاء الحلقية والميم الشفوية والدال اللسانية حتى لا يخلو مخرج عن نصيبه من ذلك بالكلية ولكون المقام مقتضيا للحمد مع ارادة التأسي لم يقدم لفظ الجلالة وان كان أهم في ذاته اذ ليست البلاغة الا مطابقة الكلام لمقتضى الحال فان قلت أي الجملتين أبلغ هل الاسمية أو الفعلية قلت قال العلامة الفناري ان الذي يقتضيه جانب البلاغة رعاية المحمود عليه فان كانت صفة ثابتة كصفة الربوبية المحمود عليها في سورة الفاتحة جيء بجملة الحمد اسمية وان كان المحمود عليه أمرا متجددا حادثا جيء بجملة الحمد فعلية لان الفعل يفيد التجدد والحدوث كما في قول صاحب جمع الجوامع نحمدك اللهم على نعم يؤذن الحمد بازديادها اه ويشكل عليه الاتيان بالاسمية في قوله تعالى الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب الحمد لله الذي هدانا لهذا الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسمعيل فان المحمود عليه هنا أفعال حادثة وقد يجاب بانه قصد فيها تعلق الحمد بالذات فانه تعالى يستحق الحمد لذاته ولنعمه فاذا قيل الحمد لله الرازق مثلا تارة يغلب جانب الاول فالمناسب الاسمية وتارة الثاني فالمناسب الفعلية قال ابن هشام وأنم صيغة وآخذها بمجرى البيان ما افتتح الله سبحانه به كتابه تعليما لنا كيف نحمده وذلك لاشتمالها على النكت البديعة كالاستغراق المستفاد من أل والثبوت المستفاد من كون الجملة اسمية والاشتمال على أن نسبة الحمد لله تعالى غير مقيدة بزمان ولا بفاعل وعلى الاستحقاق المستفاد من اللام مع ما فيها من الادب باستصغار الحامد نفسه أن يصرح بنسبة الحمد اليه وقد رام قوم من الفصحاء الاغراب فأتوا بعبارات تقصر عنها بدرجات كقول الحريري اللهم انا نحمدك وقول الزمخشري الله أحمد فاعتبر ذلك وتأدب اه والتأسي بكتاب الله واشتمال الجملة الاسمية على ما ذكر واقتضاؤها زيادة على ما ذكر قصرا لحمد على الله المشعر بقطع النظر عن ما سواه أخذا من تعريف طرفي الجملة عدل الناظم عن الفعلية الى الاسمية (قوله بعد البسملة) يعني أن البسملة وحدت بخط المؤلف قبل الحمدلة وانما لم يأت بها منظومة لئلا تتغير عن أسلوبها (قوله كل أمر ذي بال) أي ذي شأن عظيم وحال يهتم به فالبال الشأن والتنكير للتعظيم فيقال تأليف هذا الكتاب أمر مهم وكل أمر مهم يطلب بداءته بالبسملة ينتج تأليف هذا الكتاب يطلب بداءته بالبسملة (قوله يفيت الابتداء بالآخر) أي لان الابتداء بالشيء جعله أول ما يذكر وذلك ينفي جعل غيره كذلك

قال الشيخ رحمه الله تعالى

(الحمد لله الذي قد أخرجا نتائج الفكر لارباب الحجا)

الحمد وما يتعلق به معلوم فلا نطيل به

الى حين الاخذ فى المقصود أو بحمله فيهما على الاعم من الحقيقى والاضافى أو بحمله فى البسملة على الحقيقى وفى الحمدلة على الاضافى القريب منه بأن يذكر الحمد عقب البسملة متصلا بها كما يدل عليه القرآن فهو مبين لكيفية العمل بالحديثين على أن الابتداء بهما معا محمول على الكمال والا فقد ورد ما يدل على أن المعتبر انما هو جهة عمومهما أى كونهما ذاكرا وهو حديث كل أمر ذى بال لا يفتتح فيه بذكر الله فهو أبتر أو قال أقطع هكذا رواه الامام أحمد فى مسنده ۞ ثم الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتبجيل

(قوله الى حين الاخذ فى المقصود) أى وهو يسع البسملة والحمدلة (قوله أو بحمله فى البسملة على الحقيقى) وجه تخصيص البسملة بالحقيقى على هذا أن حديثها أقوى ولورودها فى القرآن على هذا المنوال (قوله على أن الابتداء) قال شيخنا أبو منصور هذا جواب رابع لا يقال فيه حمل المقيد على المطلق والمعروف العكس لانا نقول هذا المعروف انما هو فى مقيد واحد فيحمل عليه المطلق أما اذا ورد مقيدان لا يمكن الجمع بينهما فيحملان على المطلق دفعا للتنافى قال فى جمع الجوامع والمقيد عن تنافيين يستغنى عنهما اه فقوله فيحملان على المطلق ظاهره أن كل مقيدين لا يمكن الجمع بينهما يحملان على المطلق وليس كذلك ألا ترى الى قوله تعالى فى قضاء أيام رمضان فعدة من أيام أخر وفى كفارة الصيام فصيام شهرين متتابعين وفى صيام التمتع فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم فأطلق الصيام على قضاء أيام رمضان عن التتابع والتفريق وقيده فى كفارة الظهار بالتتابع وفى صوم التمتع بالتفريق ولا قائل بان هذين المقيدين يحملان على المطلق وكلام السبكى الذى أتى به لا دليل فيه بل معناه ان المقيد بمتنافيين فى موضعين وأطلق فى موضع آخر كالابيات المذكورة يستغنى فيها أطلق فيه عنهما ثم ان كلام السبكى هذا مقيد بما اذا اتحد المحل كما مثلنا أما ان اتحد المحل فيحمل المقيدان على المطلق كقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة الا ومعها ذو محرم وروى ثلاثة أيام وروى بعض يوم وروى بالاطلاق يحمل فيه المقيد على المطلق لان المقصود ما يصدق عليه سفر وأحاديث البسملة والحمدلة من هذا القبيل لان فيها حمل المقيدين على المطلق فتأمل (قوله والا فقد ورد) الصواب اسقاط قوله والا وترتيب ما بعدها على ما قبلها لما فى ذكرها من الركاكة (قوله هو الوصف) هو جنس فى الحد شامل للوصف بالجميل وبالقبيح وبغيرهما (قوله بالجميل) مخرج للوصف بغير الجميل وللوصف بما ليس جميلا ولا قبيحا كالمقصود به مجرد الاخبار كقولك زيد عمى (قوله على الجميل) أى الحسن مخرج للثناء باللسان على القبيح أى فى مقابلته فهو ذم (قوله على جهة التعظيم والتبجيل) هذا القيد ليس فصلا من فصول الماهية وانما هو شرط اما التحقق الحمد أو للاعتداد به وانما اشترط ذلك لانه لو خلا عن مطابقة لم يكن حمدا بل مداراة كمن مدح شخصا بعض خصاله غير قاصد تعظيمه بل انقياده له وذكر الشرط فى التعريف الرسمى جائز كأنه خاصة من خواصه فالشرط المذكور انما أتى به لاخراج ما اذا كان الوصف بالجميل على جميل ولكن لا على جهة عد الموصوف جميلا بان لم يخطر بباله تعظيمه فانه ليس بحمد وبما تقرر تعلم ما فى قول شيخنا سيدى الطيب ابن كيران فى شرح المرشد المعين الصواب اسقاط هذا القيد لانه أتى به لاخراج الهزء والسخرية وذلك خارج بقوله على الجميل اذ ما قصد به الهزء والسخرية ليس فى مقابلة الجميل اه لان القيد لم يزد لما ذكره بل لما ذكرناه وقد أشار لما ذكرنا فى تفسيره فانظره فان قلت لم يزد سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل كما زاده بعضهم قلنا لان الاطلاق يفهم من ترك التقييد فالمحمود عليه تارة يكون من قبيل الفضائل جمع فضيلة وهى الصفة القاصرة على المحل سواء لم يكن لها أثر كالحسن أو لها أثر كالشجاعة والعلم فان الشجاعة تظهر

وهو يتوقف على أمور خمسة الصيغة والحامد والمحمود وهذه الثلاثة تتضمنها لفظ الوصف وهو خاص باللسان والرابع المحمود به وهو صفة كمال يدرك العقل السليم حسنها والمراد كونه جميلا في الواقع أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد الخامس المحمود عليه وهو ما يقع الوصف الجميل مقابله أو بازائه فهو كالباعث على الحمد وهذان مصرح بهما في التعريف وقد الامام الفخر المحمود عليه بالاختياري مفرقا به بين الحمد والمدح ويلزم عليه خروج الثناء على الصفات القديمة وانه لا يكون حمدا بل مدحا فقط وليس كذلك والصواب كما صرح به صاحب الفائق عدم التقييد بذلك وأن الحمد والمدح مترادفان وما أجيب به عن خروج الصفات القديمة من تعريف الحمد بناء على ذلك التقييد من أنها لما كانت مبدأ للافعال الاختيارية كان الحمد عليها حمدا على تلك الافعال الاختيارية

بالاقدام والعلم بالسؤال ولا يتوقف الاتصاف بهما على ظهور أثرهما وتارة من قبيل الفواضل جمع فاضلة وهي الصفة المقتضية بذاتها الى الغير كالاحسان والانعام والهداية والتعليم وقد بين بعضهم معنى الفضائل والفواضل وأتى بمفرديهما في بيتين فقال

فضائل صفات ذات بافتى * فواضل صفات فعل قد أتى
مفرد الاول أتى فضيله * والثان فاضله خذ الوسيله

(قوله وهو يتوقف) يعني في الواقع لأنها أجزاءه فان استحالة كون الحامد والمحمود جزأين من الحمد ضرورية ولا أنه يتوقف حصول الحمد على ذكرها في صيغته كما توهم بل على وجودها في الواقع (قوله على أمور خمسة) بيانها هنا أن الصيغة لفظ الحمد لله والحامد الناطق والمحمود هو الله والمحمود به مضمون هذه الجملة أي ثبوت الحمد بأسره لله والمحمود عليه اخراج للنتائج لارباب العقول الكاملة (قوله وهو صفة كمال) يشمل الصفة الوجودية كقولنا الله عالم والسلبية كقولنا لا شريك له (قوله في الواقع أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد) معناه سواء كان جميلا في الشرع أو في العادة فقط كالثناء على سحب الاموال وسفك الدماء مما كان عند العرب محمودا (قوله وهو ما يقع) ولا يفسر بالسبب الحامل على الحمد لقصوره فان الحمد من الله تعالى يستحيل أن يكون له سبب حامل ولا يفسر بما جعل الحمد بازائه لان القديم لا يتعلق به الجعل (قوله مقابله) يعني اذا كان بسبب الفاضلة وقوله بأزائه (١) بسبب الفاضلة ثم المحمود به وعليه قد يتغايران بالذات كأن يحسن الي زيد فتقول زيد شجاع أو عالم فالمحمود به الشجاعة أو العلم والمحمود عليه الاحسان وقد يتحدان بالذات فيكون التغاير بينهما اعتباريا كما اذا أحسن الي زيد فتقول زيد محسن فالاحسان من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث اشتمال الصيغة على ذكره محمود به (قوله وهذان مصرح بهما في التعريف) لا بد من ذكرهما تصريحا أو التزاما لان معنى الوصف بالجميل نسبة الجميل الى المحمود فلا بد من ذكر المنتسبين لتوقف النسبة عليهما (قوله باختياري) أي الصادر من المحمود باختياره كالاحسان وغيره من مكارم الاخلاق وأخرج به ما لا اختيار للموصوف فيه كحسن الوجه ورشاقة القد والطول والقصر وصفاء اللؤلؤة ونحو ذلك فانه مدح لا حمد (قوله ويلزم عليه خروج الثناء على الصفات القديمة) يعني لانها ليست باختياره والا كانت حادثة (قوله بل مدحا فقط) اعترضه شيخنا اليمني رحمه الله بان هذا سبق قلم اذ صفات الله القديمة ليست اضطرارية تتوقف الذات عليها حتى تكون مدحا كصفاء اللؤلؤة مثلا فكما أنها ليست باختيارية ليست اضطرارية قال الرازي ذاته تعالى لم تحتج الى شيء من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات (قوله صاحب الفائق) هو الزمخشري وما صرح به من الاتحاد هو مذهب صاحب القاموس اذ قال الحمد مقلوبه المدح (قوله لما كانت مبدأ للافعال الاختيارية) معناه أن صفاته

(١) كذا في الاصل ولعل هنا ساقطا وتحريفا ووجه الكلام وقوله بازائه أي اذا كان بسبب الفضيلة فتأمل كتبه مصححه

تحمل غير سديد فلا يعول عليه ولا على ما يحوج اليه من ذلك التقييد * والحمد عرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وهو مساو للشكر لغة على الاشهر وبينهما وبين الحمد لغة عموم وخصوص من وجه فعمومهما باعتبار المورد وعمومه باعتبار المتعلق والشكر عرفا

تعالى القديمة من القدرة والارادة والعلم والحياة مثلا بها يتأتى الخلق والرزق والهداية والتعليم وغير ذلك من الافعال الاختيارية فالوصف بالقدرة وصف بآثارها من خلق ورزق وهكذا فآل الامر الى أن الصفات القديمة اختيارية حكما لانها اختيارية فى المآل (قوله تحمل غير سديد) أى تكلف وحمل لكلام الامام على غير ظاهره ومع كونه متكلفا غير سديد لانه حينئذ يكون الحمد على الافعال الاختيارية لا على الصفات القديمة قال شيخنا الباز نى الحق مع الامام أن المحمود عليه يشترط فيه كونه اختياريا وأن الحمد والمدح متغايران ولذا يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدا على وضاءة خده ورشاقة قده دون حمدت ومن زعم أن الحمد والمدح أخوان يلزمه أن يصح حمدت اللؤلؤة وهو خلاف الاستعمال وكلام الامام مقيد بالاختيارى حقيقته كالحمد على الافعال الاختيارية أو حكما كالحمد على الصفات القديمة وهو وان لم يشعر كلامه بذلك لكن هذا مراده كما صرح بذلك من تصرف فى كلامه ممن هو أدرى بمراده اه وقال شيخنا المحقق سيدى الطيب ابن كيران أول تفسيره ولا شعار الحمد بالاختيار اختير فى افتتاح القرآن على المدح فكانت أول جملة من القرآن الحكيم مفيدة أنه تعالى فاعل بالاختيار لا بطبع أو تعليل وهى قاعدة عظيمة فى أصول الدين (قوله عرفا) العرف إما أن يكون عاما وإما ان يكون خاصا بأهل بلد أو حرفة أو صناعة أو علم أو نحو ذلك والواقع هنا والله أعلم هو عرف الصوفية ومن يجرى مجراهم على أن عباراتهم فى اصطلاحهم مختلفة (قوله فعل ينبئ) الفعل يتناول فعل اللسان بان يثنى على المنعم وفعل الجنان بان يعتقد اتصافه بصفات الكمال وانه ولى النعمة وفعل الاركان بان يجهد نفسه فى طاعة الله وانقياده اليه واعترض قوله فعل بان الفعل الجنانى لا يصح كونه مورد الحمد لكونه لا ينبئ عن التعظيم لانه من الامور الباطنة التى لا يطلع عليها وأجيب بان قوله ينبئ أى يشعر ويعلم فى حد ذاته بحيث لو اطلع عليه أحد علم تعظيمه (قوله بسبب كونه منعما) مخرج للفعل المنبئ بتعظيم المنعم لا من حيث انه منعم بل من حيث انه قام بالمنعم كمال (قوله مساو للشكر لغة) يعنى ان الشكر لغة يؤدى باللسان بان يتحدث بنعمة الله تعالى قال تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وقال عليه السلام التحدث بالنعم شكر وبالجنان وهو الاعتراف بان كل نعمة من الله قال تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبالاركان وهو العمل بطاعة الله قال تعالى اعملوا آل داود شكرا وقد أشار بعضهم الى هذه الاقسام الثلاثة بقوله

أفادتكم النعماء منى ثلاثة * يدى ولسانى والضمير المحجبا

وتقسيم الشكر اللغوى الى هذه الاقسام الثلاثة دليل على أن مورده عام ولذلك عرفوه بانه فعل وهذا أيضا معناه شرعا فكل واحد من الاقسام الثلاثة يؤدى به الشكر المطلوب شرعا ويطلق الشكر شرعا أيضا على الشكر العرفى وهو صرف العبد وهو بهذا المعنى واجب شرعا على كل مكلف ويأثم بتركه إجماعا وأما باعتبار المعنى الاول فليس بواجب خلافا للمحلى حيث فسر الشكر الواجب فى قول ابن السبكى وشكر المنعم واجب بالشرع بالشكر بأحد الاقسام الثلاثة وقال بعضهم اذا كان فى مقابلة نعمة معينة يكون واجبا وبحث فيه سيدى محمد بن عبد القادر الفاسى فى شرح الحصن بأن هذه دعوى تحتاج الى دليل فانظره فقد أطال فى ذلك (قوله فعمومهما باعتبار المورد) العموم فى الحمد العرفى باعتبار المورد وان كان شائع الورود بناء على تعريفه بانه فعل خلاف التحقيق والحق أن العرفى هو اللغوى

صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع و بصر وغيره الى ماخلق لاجله وهو أخص مطلقا من كل واحد من الثلاثة قبله وهذا هو الشكر المأمور به شرعا المعبر عنه بالتقوى و بالاستقامة و بعبادة الله عز وجل و بطاعته على ماوردت به النصوص المتكاثرة الآمرة بالتقوى وطاعة الله ورسوله والمراد بصرف الجميع أن لا يخرج العبد عن طاعة ربه بأن تسلم أحواله كلها وأوقاته كلها من المخالفة وعن ذلك أفصح الامام الجنيد رضي الله عنه بقوله الشكر أن لا يعصى الله بنعمه فلا يبلغ حقيقة الشكر الا بكمال التقوى والاستقامة الظاهرة والباطنة أما المخل في أحواله فلم يؤد ما وجب عليه من الشكر بتمامه نعم الطاعة الصادرة منه هي بعض ما وجب عليه من الشكر وكون هذا القدر الاجمالي هو أصل الوجوب لا ينافي اندراج غيره الواجب من الطاعات في مسمى الشكر لان الوجوب العام متوجه للانقياد والاتباع لكل ما جاء الشارع به من الاحكام التي فصلها و بينها قاله في شرح الحصن

﴿تنبيهان﴾ الاول المختار أن جملة الحمد لله حقيقة عرفية في الانشاء نقلت اليه عن أصلها الذي هو الخبر والمراد بها انشاء الثناء بمضمونها الانشاء مضمونها كما توهم لاقتضائه حدوث استحقاقه تعالى للوصف بالجميل وهو باطل ولكونها حقيقة لم يحتج في افادتها الانشاء الى قرينة ولا الى نية اخراجها عن أصلها لانه هجر وصار نسيا

المعرف بقولهم هو الوصف بالجميل لان المفسرين أطبقوا على تفسير الحمد الواقع في القرآن بما فسره به أهل اللغة فيكونان مترادفين وليس بينهما العموم والخصوص من وجه كما قالوا لاطباق أهل اللغة والشرع على أنهما بمعنى واحد (قوله صرف العبد) من اضافة المصدر لفاعله وجميع مفعول صرف وأنعم صلة ما وضمير به هو العائد وضمير عليه عائد على العبد وقوله من سمع أي من الحواس الظاهرة والباطنة وجميع الجوارح وقوله الى ماخلق لاجله أي لمعرفة الله تعالى وعبادته فقد قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله وهو أخص مطلقا من كل واحد من الثلاثة) حقيقة العموم والخصوص المطلق عبارة عن مقولين توارد في محل واحد وانفرد أحدهما بطرف لا يشاركه صاحبه فيه ومثال ذلك الحيوان والانسان فانهما توارد على الحيوان الناطق وانفرد الحيوان بالصاهل وغيره مما ليس بناطق فأما القسم الاول من هذه الثلاثة وهو الحمد اللغوي فان الحمد فيه أعم مطلقا فانه يكون باللسان وحده و يكون في مقابلة النعمة وغيرها من الكمالات والشكر العرفي لا يكون الا بجميع الآلات ولا يكون الا في مقابلة نعمة منعم واحد وهو الله تعالى ففيه قيدان زائدان وكل ما فيه قيد زائد فهو أخص وأما القسم الثاني وهو الحمد العرفي والشكر العرفي فان الحمد فيه أعم مطلقا لان الحمد العرفي يكون بجميع الآلات و ببعضها والشكر العرفي لا يكون الا بجميع الآلات وهذا كاف في كون الحمد أعم لصدقه بالشكر العرفي وزيادة ما كان ببعض الآلات لا بجميعها والقسم الثالث هو عين الثاني فما قيل في الثاني هو بعينه يقال في الثالث وظاهر كلام الشراح أن النسب ستة وذلك حيث اعتبر نسبة الشكر العرفي لكل واحد من الثلاثة قبله وهو وان تعالى عليه الاكثر خلاف التحقيق بل النسب ثلاث فقط كما صرح بذلك شيخنا سيدي الطيب في تفسيره لان الشكر اللغوي هو الحمد العرفي فنسبته هي بعينها نسبة الشكر اللغوي اترادفهما على معنى واحد والنسب انما تعتبر بين المعنيين المعقولين وأما الترادف فليس من النسب لانه نسبة بين الالفاظ (قوله المختار أن جملة الحمد) تبع في هذا المختار الهلالي في شرح القادرية والصواب القول بانها خبرية لان الاصل عدم النقل لان الخبر بثبوت الحمد لله تعالى مثن عليه وحامد له وان لم ينشئ ذلك ضرورة أن الخبر عن زيد بانه عالم مثن عليه بالعلم فكذلك ما هنا اذ باخباره يكون مقرا لله بالاوصاف الجميلة وكما يقال لمن قال الله

* الثانى قد اشتهر هنا تقسيم الحمد الى مطلق ومقيد ومرادهم بالمقيد ماذكر فيه المحمود عليه وبالمطلق مالم يذكر وهو تقسيم مع قلة جدواه يوهم انفكاكه عن المحمود عليه وهو لا يصح لانه مأخوذ فى تعريفه فهو مقيد أبدا سواء ذكر القيد أولم يذكر وكذا قولهم ان المقيد واجب والمطلق مندوب مردود بوجهين أحدهما ماذكر من أن القيد مراد فى المطلق وان لم يذكر وثانيهما انه يوهم وجوب الحمد على العبد كلما حصلت له نعمة وهى غاية الحرج اذ لا تخلو لحظة من نعم المولى تعالى على عبده لا تحصى

واحد انه موجد لا قراره بمقتضى خبرها قال البقاعى فى حواشيه على السعد جملة الحمد خبرية لانطباق حد المركب التام المحتمل للصدق والكذب عليها فان مدلولها ثابت مع قطع النظر عن لفظ اللا فظ واعتبار المعتبر وهو ثبوت جميع المحامد لله تعالى وأما حصول الحمد بها من المتكلم فانما أوجده نطقه بها مع الاذعان لمدلولها فهى انشاء من هذه الحيثية بمعنى ان الحمد منه أوجده بعد أن لم يكن لا بمعنى مايقابل الخبر وكذلك قولنا زيد عالم فانصافه بالعلم حاصل سواء تكلم المتكلم بذلك أولا فهو خبر محض وأما قيام هذا المعنى بنفس المتكلم مع اذعانه له فهو أمر حدث بعد أن لم يكن أصلا أو بعد ان كان مغفولا عنه فهو منشئ بهذا الاعتبار أى موجد قال شيخنا اليازغى وفى ذكر الشارح لهذا التنبيه هنا خروج عن الموضوع اذ ليس كونها خبرية وانشائية من متعلقات الفن والصواب ان يذكر ماهو من متعلقات الفن كأن يقال الحمد قضية كلية أوجزئية أوشخصية أومهملة و بيان ذلك أنا ننظر الى أل الداخلة على الحمد فان قلنا انها للاستغراق فالقضية كلية لان الحكم وقع فيها على جميع أفراد الحمد وان قلنا انها لتعريف الجنس تكون طبيعية لان الحكم وقع فيها على الماهية كقولك الانسان نوع والحيوان جنس وان قلنا انها عهدية فتكون شخصية والمعهود حمد الله لنفسه فى أزله (قوله الثانى قد اشتهر الخ) أصل هذا الاشكال لسيدى عبد القادر الفاسى نفعنا الله به وتبعه عليه ولده سيدى محمد فى شرح الحصن وتبعهما الهلالى فى شرح القادرية والشارح هنا وهو اشكال لا حاصل له اذ ليس المراد بالمقيد ماذكر فيه المحمود عليه و بالمطلق مالم يذكر كما توهم حتى يرد الاشكال بل المراد بالمقيد عند بعضهم الحمد لذات لاجل شئ نحو الحمد لله الرازق وبالمطلق الحمد على مجرد الذات وعليه درج النفراوى فى شرح الرسالة وعند الجمهور المقيد ما كان فى مقابلة نعمة والمطلق مالم يكن فى مقابلتها وهذا مفهوم من الوجه الثانى الآتى فى كلام هذا الشارح ويدل عليه كلام مالك والشافعى وصرح به المحلى فى شرح قول ابن السبكى نحمدك اللهم على نعم قال وانما حمد فى مقابلة النعم لا مطلقا لان الاول واجب والثانى مندوب اه فقد وجد المحمود عليه فى كل من المقيد والمطلق على كل من الاصطلاحين وانتفى الابهام اذ لا ابهام مع التصريح بالمراد (قوله ان المقيد واجب والمطلق مندوب) التعبير بالوجوب عبر به المحلى واللقانى وغيرهما وعليه يأتى الاشكال والموجود لكثير فى المسئلة حكاية الخلاف هل المقيد أفضل فيكون أكثر ثوابا وعليه مالك لانه أكثر ورودا فى القرآن أو المطلق وعليه الشافعى لصدقه على جميع المحامد وليس فيه تصريح بالوجوب فلا اشكال ومعنى الوجوب المعبر به هنا كما قال شيخ الشيوخ سيدى عبد القادر الفاسى أنه حيث وقع فهو واجب بمعنى أنه يخرج به من وجوب شكر النعمة اذ شكرها لا يتعين له جهة القول ولا لفظ الحمد بخصوصه بل ماهو أعم حسبما هو معلوم فى الشكر فاذا وقع بلفظ الحمد أدى به الواجب اه ولا يقال مراد من قال ان المقيد واجب أنه يثاب عليه ثواب الواجب لانا نقول ليس فى اصطلاح الاصوليين اطلاق الواجب على مثل هذا (قوله وثانيهما أنه يوهم وجوب الحمد على العبد الخ) جوابه ليس المعنى انه كلما تجددت نعمة وجب الحمد عليها بل المعنى اذا لاحظها فانه يجب عليه ان يحمد عليها بلسانه أو بعض جوارحه وأركانه ويعاقب على ترك ذلك وليس فيه الحرج الذى فى الاول و يدل لهذا قول الكمال الواجب ما كان فى مقابلة النعمة لفظا أو بية وقول المحلى أتى فى

وقد صرح فى شرح صغرى الصغرى مؤلفها بأن حكم الحمد الوجوب مرة فى العمر كالحج وكلمتى الشهادة والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم على أن لو سلم وجوب الحمد على النعمة لم يكن للقيد أثر فيه لانه يكون حينئذ مرتبا على حصول النعمة لا على ذكر القيد بل ذكر أولم يذكر قاله بعض المحققين ۞ والله علم على واجب الوجود الموصوف بالصفات المنزه عن الآفات الذى لا شريك له فى المخلوقات ففى الاول رد على الدهرية لتفهيم الصانع وفى الثانى رد على المعتزلة لتفهيم صفات المعانى وفى الثالث رد على المجسمة وفى الرابع رد على القدرية والمجوس ونحوهم * وأل فى الحمد للجنس أو للاستغراق أو للعهد واللام فى قوله لله للاستحقاق ولا يصح كونها للملك قال اليفرنى لان من أقسام الحمد حمد الله تعالى لنفسه فى أزله وحمده نفسه بكلامه وكلامه قديم والقديم لا يصح ان يملك قال فيتعين أن تكون اللام للاستحقاق وقوله قد أخرج أى أبرز وأظهر والنتائج جمع نتيجة وهى كما يأتى قول لازم لتسليم مقدمتى القياس مغايرلهما وقد تطلق على أعم من ذلك مجازا عرفيا وهو ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه واسناد الاخراج الى الله تعالى هو مذهب أهل الحق فى أن حصول النتيجة عقب النظر بفعل الله تعالى سواء قلنا بايجابها لا رمته عقلا وهو قول امام الحرمين

وأخرج بمعنى أبرز وأظهر والنتائج جمع نتيجة وهى ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه واسناد الاخراج اليه تعالى هو مذهب أهل الحق فى أن النتيجة التى تظهر عقب الاستدلال انما هى بفعل الله تعالى

مقابلتها وحينئذ فقد خف الاشكال (قوله وقد صرح فى شرح صغرى الصغرى) ما أشار اليه السنوسى من وجوب الحمد مرة فى العمر مقيدا بما اذا لم يكن فى مقابلة نعمة أى لم تلاحظ النعمة بدليل قوله فى شرح المختصر فيجب اذن على كل عاقل أن يحمد الله تعالى ويشكره على كل ما بان له من الامور ووجد فى قابله من العلوم وحينئذ فلا دليل لهذا الشارح فى كلام شرح صغرى الصغرى واذا كان الحمد من غير ملاحظة النعمة محكوما بوجوبه مرة فى العمر فما زاد على ذلك يكون مستحبا (قوله على انه لو سلم وجوب الحمد الخ) هذا مردود بما تقدم من ان المراد بالقيد ما لوحظت فيه النعمة لا ما ذكرت فيه (قوله وأل فى الحمد للجنس) المراد بالجنس هنا الاشارة الى الحقيقة من حيث هى مع قطع النظر عن الافراد واختار صاحب الكشاف هذا القول ومنع حسما دل عليه مواضع من كلامه من أن تحمل على الاستغراق ونقل عنه فى توجيه منع الاستغراق أن اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثم استغراق ومعنى هذا الكلام أن المقصود من هذه الجملة أعنى الحمد لله وهو ثبوت الحمد بأسره لله تعالى وحده مستفاد مع بقاء أداة التعريف على أصل معناها الوضعى أعنى الاشارة الى عهدية مدخولها فى ذهن السامع وبقاء الاسم الذى هو مدخولها أعنى حمد الله على معناه الوضعى أعنى الماهية من حيث هى اذ لفظ حمد من المصادر الموضوعة للماهية من حيث هى ولام الجر للاختصاص فصار معنى الحمد لله حقيقة الحمد المعروفة لكل أحد مختصة بالله وهذا هو المقصود فلا حاجة الى اعتبار الاستغراق الذى يحتاج فى استفادته الى رعاية القرائن اخراجيه لانه ليس معنى وضعيا اللام التعريف بل يستفاد من معونة القرائن والمقام (قوله أو للاستغراق) معنى أن كل حمد هو لله تعالى اما معنى القائم بذاته العلية لحمده القديم واما معنى انه حمد واخترعه جل وعلا كحمده القائم بمخلوقه فكل الثناء مضاف اليه وان اختلفت جهة الاضافة (قوله أو للعهد) والمعهود حمد الله لنفسه فى أزله لما علم عز خلقه عن حمده بما هو أهله فكأنه قيل أحمد الله بذلك الحمد الذى حمد به نفسه وان كنت لا أعلمه على التفصيل كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وهذا الوجه أعنى كون التعريف عهديا هو الذى ارتضاه الشيخ أبو العباس المرسى ولما قرره به الهاء ابن النحاس النحوى قال له ابن النحاس ياسيدى أشهد بالله انها العهدية فكان من حق هذا الشارح تقديم هذا القول (قوله على أعم) وبه فسرها هنا سيدى سعيد والصواب هو تفسيرها بالمعنى الآتى كما فعل هذا الشارح ليكون فيه براعة الاستهلال (قوله عقلا) معناه ان يحكم العقل بان الله تعالى لما خلق النظر جعله غير منفك عن النتيجة ولا يوجد

أو عادة وهو قول الشيخ الاشعرى خلافا للقول المعتزلة فيها بالتولد والفلاسفة بالايجاب وسينبه الناظم على ذلك بقوله * وفى دلالة المقدمات الخ والفكر قال السعد هو النظر وعرفه بأنه ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقول من قال ان الفكر هو حركة النفس فى المعقولات فان تحركت

بدونها بل اما أن يوجدا معا أو يفقدا معا فان من علم أن العالم متغير وكل متغير حادث واجتمع فى ذهنه هاتان المقدمتان على هذه الهيئة امتنع أن لا يعلم ان العالم حادث فالتلازم بين النتيجة والنظر عقلى من غير أن يوجد أحدهما صاحبه كما للمعتزلة أو يوجبه كما للفلاسفة بل كل منهما مخلوق لله تعالى لكنه جعل كلا منهما لازما فى الوجود للآخر كالجوهر والعرض وقد صحح هذا القول السنوسى فى شرح الكبرى ونقله الغزالى عن الاكثر وقال فيه الناظم فيما يأتى والاول المؤيد وعليه درج هنا حيث أضاف النتائج الى الفكر (قوله أو عادة) بان يخلق الله بعض الحوادث عقب بعض كالاحراق عقب مماسة النار والعلم عقب النظر وله سبحانه أن يخلق النظر ولا يخلق العلم عقبه كما أن له أن يوجد المماسة بدون الاحراق كما رفع لسيدنا ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام وكجعر الياقوت والسمندر وهو حيوان قيل انه يعمل من شعره المناديل فاذا اتسخ المنديل ألقى فى النار ثم يخرج نقيا بزعمهم ولذلك مقام الغسل بالصابون * (لطيفة) يحكى أن بعض الملوك كان له وزير اسمه ياقوت فوقعت بينه وبين الامير وحشة فعزله وولى غيره مكانه فكتب اليه

ألقنى فى لظى فان غيرتنى * فتيقن أن لست بالياقوت
عرف النسج كل من حالك لكن * ليس داود فيه كالعنكبوت

فأجابه الامير بقوله

نسج داود لم يفد صاحب الغا * ر وكان الفخار للعنكبوت
وبقاء السمندر فى لهب النا * ر مزيل فضيلة الياقوت

(قوله بالتولد) ومعناه ان يوجب فعل الله تعالى فعلا آخر كحركة اليد الموجبة لحركة المفتاح فان حركة اليد أوجبت افاعلها حركة المفتاح وكلتاهما صادرتان عنه الاولى بالمباشرة والثانية بالتوليد فالنظر عندهم مقدور للعبد ومخلوق له مثل حركة اليد يتولد عنه علم آخر وهو العلم بالمنظور فيه كتولد حركة المفتاح وهذا القول مبنى على أن العبد خالق النظر والعلم حاصل بالتولد وهو باطل لقوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم والله خلقكم وما تعملون واذا بطل الاصل المبنى عليه بطل الفرع المبنى (قوله والفلاسفة بالايجاب) فانهم قالوا ان حصول العلم عقب النظر واجب بالعقل والنظر علة أثرت فيه والدليل على بطلانه أن النظر ضد العلم فلا يجامعه والعلة لا تفارق معلولها فان من شرطها الاطراد والانعكاس وقد أشار بعضهم الى هذه الاقوال الاربعة مع نسبتها الى أربابها بقوله

قال امام الحرمين عقلى * واختاره الرازى كذا فى النقل
ثم السنوسى الامام صححه * والشيخ عاد وابن زكرى رجحه
فالناظ والتولد اعتزال * وعلة للحكم مالها زوال

(قوله ملاحظة المعقول) المراد بملاحظة المعقول التفات النفس اليه وتركيبه ان كان مركبا على وجه مخصوص كملاحظة الحيوان والناطق وترتيبهما وكملاحظة المقدمتين وترتيبهما والمراد بالمعقول المعلوم الحاضر عند العقل متيقنا كان أو مظنونا مركبا أو مفردا بناء على القول بجواز التعريف بد وهو الحق كما فى منطق ابن عرفة واشترط فى الموصل أن يكون معلوما لاستحالة التوصل الى مجهول بمجهول وفى المطلوب ان يكون مجهولا لاستحالة تحصيل الحاصل (قوله وقول من قال) قائل ذلك قدورة وقد نقل ذلك عن امام الحرمين ومعنى قولهم حركة النفس فى المعقولات يعنى كحركة النفس

خلافا للمعتزلة القائلين بالتولد وسينبه الناظم على ذلك فى آخر الارجوزة حيث يقول
وفى دلالة المقدمات
على النتيجة خلاف آت
والفكر هو حركة النفس
فى المعقولات فان تحركت
فى المحسوسات فهو تخييل
وقال امام الحرمين فى
الشامل الفكر قد يكون
لطلب علم أو ظن فيسمى
نظرا وقد لا يكون فلا يسمى
به كأكثر حديث النفس

في المحسوسات فهو تخييل رسم له حري فيه على جواز التعريف بالاعم لشموله للحركة التي لا تكون للتأدي الى مجهول مع أن هذا ليس بفكر على ما يظهر من كلام القوم والحجا بالكسر والقصر العقل

لاستخراج جنس حقيقة الانسان وهو الحيوان أو فصلها وهو الناطق ليوضع عند تعريفه الجنس الذي هو أعم أولا ثم الفصل الذي هو أخص ومعنى قوله في المحسوسات كاستحضار الاجرام وأكوانها وألوانها فلا يسمى فكرا بل تخييلا ومعنى تخييلا أن الخيال هو خزانة الحس المشترك الذي ترسم فيه صور المحسوسات على ما زعموا (قوله لشموله) يعني أن الفكر على هذا التفسير أعم من النظر لشموله انتقال النفس من معلوم الى معلوم تلذذا (قوله على ما يظهر من كلام القوم) يعني المناطقة حيث عرفه الكاتبي بترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول والسعد بانه ملاحظة المعقول الخ وفيه مخالفة قولهم الاصطلاح الاصوليين وبه يسقط اعتراض شيخنا ابن منصور على الشارح بقوله فيه نظر الا أن يكون اصطلاح المناطقة مخالفا لاصطلاح الاصوليين فتأمل (قوله والحجا بالكسر والقصر العقل) وقد اختلف فيه اختلافا كثيرا من وجوه هل له حقيقة تدرك أولا وعلى الاول هل هو جوهر أو عرض وهل محله الرأس أو القلب فعلى أن له حقيقة تدرك وانه عرض فأحسن ما عرف به أنه ملكة في النفس بها تستعد للعلوم والادراكات وعلى أنه جوهر فأحسن تعاريفه انه جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدات خلقه الله تعالى في الدماغ وجعل نوره في القلب وقال صاحب القاموس الحق أنه نور روحاني تدرك النفس به العلوم الضرورية والنظرية وابتداء وجوده عند اجتنان الولد ثم لا يزال ينمو الى أن يكمل عند البلوغ ثم ان أكثر الفقهاء وأقل الفلاسفة على انه في القلب وأقل الفقهاء وأكثر الفلاسفة على أنه في الدماغ محتجين بانه اذا أصيب الدماغ فسد العقل وأجيب بان استقامة الدماغ لعلها شرط والشيء يفسد بفساد شرطه ومع الاحتمال فلا جزم وينبني على انه في الدماغ أو القلب أن من أوضح شخصا فأذهب عقله فعندنا عليه ديتان دية العقل ودية الموضحة لان محل العقل القلب لقوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وعند أبي حنيفة عليه دية العقل فقط لان محل العقل عنده الرأس فقد أذهب المنفعة بالجناية على محلها ۞ ثم ان العقل عند أهل الكلام النفس قال المازري في شرح التلقين نقلا عن بعض العلماء ان النفس هي الروح وهي العقل تسمى نفسا باعتبار ميلها الى الملاذ والشهوات وروحا باعتبار تعلقها بالجسد تعلق التدبير باذن الله تعالى وعقلا باعتبار كونها محصلة للعلوم فصار له ثلاثة أسماء باعتبار ثلاثة أحوال والموصوف واحد وعند الحكماء له مراتب أربع تختلف أسماؤه بحسبها فالنفس ان خلت من العلوم مع كونها قابلة لها سميت عقلا هيولانيا وان حصلت الضروريات فقط سميت عقلا بالملكة وان حصلت النظريات أيضا فان لم تكن حاصلة بالفعل بل لها قوة الاستحضار بمجرد التوجه سميت عقلا بالفعل وان كانت النظريات حاصلة عندها سميت عقلا مستفادا فالحالات أربع والمراتب هي النفس باعتبار هذه الحالات فنفس الجنين مثلا عقل هيولاني ونفس الصبي عقل بالملكة ونفس النائم حالة نومه أو غفلته عقل بالفعل وحالة حضور معلوماته عقل مستفاد وعند الصوفية هو الاشتغال بما هو الاولى في كل وقت حتى لا يكتب عليه كاتب الشمال شيأ أصلا وهو مأخوذ من عقل الدابة لئلا تهرب ووجه الشبه انه يعقل صاحبه عن الفواحش والدنآت فيه امتاز الآدمي عن سائر الحيوانات وفضلها وبوفوره تتم مصالح الدارين ففي تيسير الوصول الى جامع الاصول عن ابن مسعود مرفوعا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل فقال له أدبر فأدبر فقال له ما خلقت خلقا أحب الي منك ولا أركبك الا في أحب الخلق الي والحديث مقدوح فيه ذكره السيوطي في اللآلي المصنوعة بألفاظ مختلفة وحكم على جميعها بالوضع وبالجملة فبالعقل فضل الانسان على غيره من أنواع الحيوان وما أحسن قول

والحجا بكسر الحاء مقصورا بمعنى العقل

والالف واللام فيه للكمال أى لاصحاب العقول الكاملة وتقدير البيت الحمد لله الذى قد أظهر لاهل العقول نتائج أفكارهم المتحركة لاطلب علم أوظن وفى البيت براعة الاستهلال وتسمى براعة المطلع وهى أن يأتى المتكلم فى الابتداء بما يناسب المقصود متضمنا

وأل فيه للكمال وفى البيت براعة الاستهلال وهى أن يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يشعر بمقصوده

قوله (وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل)

(حتى بدت لهم شموس المعرفه * رأوا مخدراتها منكشفه)

اضافة سماء الى العقل وسحاب الى الجهل وشموس الى المعرفة كل منها من اضافة المشبه به الى المشبه بعد حذف أداة التشبيه من التشبيه المؤكد على حد قوله

والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

أبى الطيب لولا العقول لكان أدنى ضيغم * أدنى الى شرف من الانسان

وقول الآخر ماوهب الله لامرئ هبة * أفضل من عقل ومن أدبه

هما حياة الفتى فان فقدا * فقده للحياة أليق به

وقد أثنى الله تعالى على ذوى العقول الكاملة وبشرهم فقال فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه الى قوله أولوا الالباب (قوله وأل فيه للكمال) وهى التى يخلفها كل مجاز انحو أنت الرجل علما فهى جنسية لشمول الخصائص لا الافراد (قوله (١) لارباب العقول) أى لاصحاب جميع العقول والمراد الكامل منها واختار كونها للجنس مجازا لا للجنس على سبيل الحقيقة للاشارة الى أنه قد حصل العقل لاقوام ولم يحصل لهم العلم كالسوفسطائية والحمنية وهو فى ذلك تابع للسنوسى فى شرح مختصره وفيه نظر اذ السوفسطائية وهم قوم أنكروا العلم لهم علم ولا يلزم من انكارهم له انتفاؤه عنهم اذ انكارهم الضروريات مكابرة وعناد فالوجه أن تكون أل جنسية لشمول الافراد اذ لو كانت لكمال لكان المعنى ان الله تعالى أخرج النتائج لاهل العقول الكاملة حتى ان من لم يكن عقله كاملا لا يعطى له علم اذا نظر والمشاهدة على خلاف ذلك يعطى اضعاف العقول من العلم بحسب عقولهم (قوله براعة الاستهلال) مأخوذة من براع أصحابه اذا فاقهم فى العلم أو فى غيره والاستهلال صراخ المولود عند ولادته فكما أن صراخه يدل على حياته كذلك الابتداء المناسب يدل على المقصود وتسمى براعة المطلع أيضا لانها فى موضع يطلع على حسن القصيدة أو شينها (قوله كل حجاب) المراد كل حجاب ينبغى أن يزال عنهم وهو الذى سبق فى علم الله أنه يزال فلا يقتضى اتصاف أرباب العقول بالعلم المحيط (قوله من سحاب الجهل) الجهل على قسمين أحدهما عدم العلم عما من شأنه العلم ويسمى الجهل البسيط والثانى تصور المعلوم على خلاف هيئته أى ما هو عليه فى الواقع ويسمى الجهل المركب والاول عدمى والثانى وجودى وهو أقبح من الاول واحترزنا بقولنا عما من شأنه العلم عن الجدار والبهيمة مثلا فلا يوصف شئ من ذلك بالجهل وبه تعلم بطلان قول القائل

قال حمار الحكيم يوما * لو أنصفونى لكنت أركب

لانى جاهل بسيط * وراكبى جاهل مركب

حيث وصف الحمار بالجهل البسيط (قوله حتى بدت) حتى هنا بمعنى الفاء التعقيب ويصح أن تكون على بابها بأن تقدر الازالة تدريجية بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أوسطها ثم حجاب كمالها (قوله سماء العقل) ما حمله عليه غير متعين بل يحتمل أن يكون شبه العقل بالشمس تشبيها مضمرا فى النفس استعارة بالكناية واثبات السماء الذى هو من لوازم المشبه به استعارة تخييلية (قوله وشموس المعرفة) لا يتعين هذا الذى ذكره بل يحتمل أن يكون شبه المعرفة بسماء له شموس والعقل لا يمنع

معنى ما سيق الكلام له كقوله تعالى سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون تضمن هذا المطلع معنى ما سيق السورة لاجله من الاحكام واليه أشار الضرير المراكشى بقوله

وبرعوا أيضا بالاستهلال

وأول النور بهذا الحال

ومنه قول أبى محمد الخازن فى أول قصيدته فى التهنئة للصاحب بولادة ابنته

بشرى فقد أنجز الاقبال ماوعدا

وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا

ومنه فى المرثية مطلع قصيدة لابى الفرج الساوى يرثى فخر الدولة

شمس الدنيا نفول على عفيها

حذار حذار من بطشى وفتكى

فلا يغرركم منى ابتسام

فقولى مضحك والفعل مبكى

(وحط عنهم من سماء العقل
كل حجاب من سحاب الجهل)
(حتى بدت لهم شموس
المعرفه
رأوا مخدراتها منكشفه)

اضافة السماء الى العقل من اضافة المشبه به الى المشبه بعد حذف أداة

التشبيه كقول الشاعر والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

(١) قول المحشى قوله لارباب العقول الخ ليس فى شرح البنانى هذه العبارة ولعلها نسخة أخرى وقعت للمحشى اه مصححه

أي على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم أي الفضة في الصفاء والبياض وليس ذهب الاصيل من هذا القبيل كما قيل لان الاصيل هو الوقت الذي بين العصر والغروب ولا معنى لتشبيهه بالذهب وانما أراد بالذهب شمس ذلك الوقت على سبيل الاستعارة التصريحية وقرينتها الاضافة الى الاصيل ومخدرات جمع مخدرة أي مستورة اذ الخدر الستر وفيه استعارة بالكناية لتشبيهه المعرفة بقصر فيه خدور وفيه عرائس وتخييلية لاثباته الخدر الذي هو من لوازم القصر للمعرفة وذكر الرؤية ترشيح ويصح أن يكون لفظ المخدرات استعارة تصريحية أطلقها على المعاني الدقيقة وقرينتها الاضافة الى ضمير المعرفة وجملة رأوا الخ بدل اشتمال من التي قبلها ومن الجارة للسماء بمعنى عن ومجرورها بدل اشتمال من المجرور قبله لا بدل بعض من كل كما قيل قوله

(نحمده جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام)

أعاد الحمد بالجملة الفعلية ليفيد تواليه ذلك بنفسه وتجدده بتجدد مقتضيه وقوله جل أي عظم شأنه جملة معترضة لا محل لها من الاعراب وقول من قال انها في محل نصب صفة لضمير نحمده غير صحيح لان الجملة عند النحاة بمنزلة النكرة لا يوصف بها الا النكرة ولان الضمير لا يوصف ولا يوصف به قوله

(من خصنا بخير من قد أرسلا * وخير من حاز المقامات العلى)
(محمد سيد كل مقتفى * العربي الهاشمي المصطفى)

تعددها واقتصر على المشبه استعارة بالكناية وتخييلية لاثباته الشمس التي هي من لوازم المشبه به وذكر بدت ايهام على حد قول الهذلي * واذا المنية أنشبت أظفارها * (قوله بضم اللام وفتح الجيم) تعرض لضبطه تعريضا بالخطإ الى حيث ضبطه بفتح اللام وكسر الجيم وقال انه الورق الذي يسقط شبه به الماء فانه لم يفرق بين لجين الكلام أي شريفه ولجينه أي رديئه ولم يعرف هجانه أي خياره من هجينه أي خسيسه أي يقال له أين وجه الشبه فربما يقول لعله محاه الماء (قوله كما قيل) قائل ذلك قدورة (قوله لا بدل بعض من كل كما قيل) القائل لذلك عبد اللطيف ووجه المنع ان العقل ليس بعضا من مصدوق الضمير في عنهم والضمير مقدر في البدل أعني الرابط بين البدل والمبدل منه أو ان نائبة عنه كما قيل بهما في قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود (قوله ليفيد تواليه ذلك بنفسه) فان قلت لم أتى بالنون ولم يأت بالهمزة مع ان كلا منهما مفيد هذا المعنى قلت لاحد أمرين اما أن يكون قصد التشريك ايماء الى العجز عن القيام بحمد الله تعالى استقلالا لافتقاج في ذلك الى المعين تواضعا واحتقارا لنفسه عن الاستقلال بالقيام بحمد ربه ويحتمل أن يكون قصد الاظهار نعمة الله عليه وهي تعظيمه بجعله أهلا للتأليف امتثالا لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث اه وقد اعترض الكمال هذا الوجه على المحلي بأن المقام مقام الذلة والخضوع لا مقام التعرض لعظمة العبد وهو وغيره لم قال شيخنا سيدي جدون بن الحاج في الجواب عن هذا الاعتراض في حواشيه على المحلي فان قلت المناسب في خطاب الحق أن يتذلل ويتملق والعظمة تنافيه فما قولك فيه قلت هي ليست مقصودة بالذات ولا تعرض لها بنفي ولا اثبات وانما هي للانتقال فلا اشكال بحال خلافا للكمال والكمال للمتعال وقول الناظم على الانعام على تعليلية كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم والانعام مصدر أنعم بالنعمة اذا أسداها وأوصلها وال فيه للعموم وخص نعمة الايمان والاسلام بالذكر لشرفهما ولانهما السبب في كل نعمة فكانه

أي أصيل كالذهب على ماء كاللجين واللجين بضم اللام وفتح الجيم الفضة وكذا يقال في اضافة السحاب الى الجهل سواء والنشد في الشرح قول امرئ القيس * ولما دخلت الخدر خدر عنيزة * كذا في النسخ التي بايدينا بلفظ ولما وانما الصواب ويوم دخلت وكذا في ديوان الشعراء ولان الافصح في جواب لما أن لا يقترن بالفاء كقوله تعالى ولما جاءها أمرنا نجينا هودا وهو كثير وقبل هذا البيت

ألا رب يوم صالح لك منهما
ولا سيما يوما بدارة جلجل
ويوم عقرت للعذارى مطيتي
فيا عجبا من رحلها المتحمل
فظل العذارى يرتمين بلحمها
وشحم كهداب الدمقس المفتل
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات انك مرجلي
تقول وقد مال الغبيط بنا معا
عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل
فقلت لها سيري وأرخي زمامه
ولا تبعديني عن جنالك المعلل

ومعنى مرجلي تاركي راجلة أي ماشية والغبيط بالغين المعجمة الرحل وهو للنساء شيء يشد عليه الهوادج ويوم دارة جلجل هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذاري مطيته ودارة جلجل اسم لغدير ماء

(نحمده جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام)
(من خصنا بخير من قد أرسلا * وخير من حاز المقامات العلى)
(محمد سيد كل مقتفى * العربي الهاشمي المصطفى)

من الاولى بدل من مفعول نحمده وباء بخير للتعدية تتعلق بخصنا قيل ويجوز كونها سببية بتقدير من خصنا بمزايا بسبب خير مرسل ومحمد بدل من خير أو عطف بيان عليه ان جعلت من الثانية موصولة والا فبدل فقط وبدل من محمد لا نعت له لانه نكرة ورفعه أو نصبه على القطع أولى لما فى البدل من سوء الادب وتقديم العربى على الهاشمى من أحسن الترتيب لقول السيوطى الصفة العامة لا تأتى بعد الخاصة وانما أخرت العامة فى قوله تعالى وكان رسولا نبيا قيل ليفيد أن نبوة اسمعيل عليه السلام كانت مقارنة لرسالته لا سابقة عليها وليطابق الفواصل الياتية التى قبله وبعده وأما الجواب بأنه حال لا وصف فليس بشئ اذ الحال وصف فى المعنى قوله

(صلى عليه الله مادام الحجا * يخوض فى بحر المعانى لججا)
(وآله وصحبه ذوى الهدى * من شبهوا بأنجم فى الاهتدا)

أتى بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه الشريف لحديث البخيل كل البخيل من ذكرت

(صلى عليه الله مادام الحجا يخوض فى بحر المعانى لججا) (وآله وصحبه ذوى الهدى من شبهوا بأنجم فى الاهتدا)

قال فى الشرح تقديم العربى على الهاشمى من أحسن الترتيب الخ قال العلامة السيوطى الصفة العامة لا تأتى بعد الخاصة لا يقال رجل فصيح متكلم بل متكلم فصيح ولا يشكل على هذا قوله تعالى وكان رسولا نبيا وأجيب بأنه حال لا وصف أى مرسلا فى حال نبوته

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما (قوله وأجيب بأنه حال) الجواب بأنه حال ليس بتام اذ الحال وصف من الاوصاف والصواب فى الجواب انه لو قدم وصف النبوة على وصف الرسالة لتوهم أن نبوة اسمعيل سابقة على رسالته مع أن الفرض أن نبوته مقارنة لرسالته فلذا أخرها وقيل انما أخر قوله نبيا ليطابق الفواصل الياتية التى قبله وبعده

قال على كل الانعام بسبب نعمة الايمان الخ (قوله من الاولى بدل من مفعول نحمده) فيه اشعار بأن هذه نعمة ثالثة يجب شكرها لان تعليق الحكم على وصف مناسب مما يشعر بالعلية أى نحمده لاجل أن خصنا بخير مرسل المستلزم تفضيلنا على جميع الامم وفى تفسير البغوى لقوله تعالى فأوحى الى عبده ما أوحى انه أوحى الى النبى صلى الله عليه وسلم أن الجنة محرمة على الانبياء حتى يدخلها أنت وعلى الامم حتى تدخلها أمتك وهذا غاية التفضيل (قوله قيل ويجوز كونها سببية) قائله عبد اللطيف (قوله بمزايا) أى كشهادتنا للرسل بالتبليغ يوم القيامة (قوله ان جعلت من الثانية موصولة) يعنى فى قول الناظم وخير من حاز لانها الثانية من غير ملاحظة الاولى فى البيت لانها ليست واقعة على النبى صلى الله عليه وسلم فلا يصح الابدال منها وانما جعله تابعا لخبر الثانى دون الاول لما يلزم عليه من تقديم المتفق على البدل أو البيان والمقرر فى علم النحو أن التوابع اذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم المتفق كما صرح بذلك فى التسهيل (قوله والا فبدل فقط) أى ان لم تجعل من الثانية موصولة بل جعلت نكرة مفسرة بشخص أو نبى فلا يكون محمد حينئذ عطف بيان على مذهب الجمهور لاشتراطه فى البيان الاتحاد فى المعرفة والنكرة نعم يكون عطف بيان على مذهب الزمخشرى الذى لا يشترط الاتحاد وهو مردود باجماع البصريين والكوفيين (قوله لما فى البدل من سوء الادب) أى لان المبدل منه حينئذ يكون فى نية الطرح وقيل انه لزم من قولنا مخفوض أو مجرور وأجيب عن الاول بأنه لا يكون مطروحا من كل وجه بدليل قراءة من قرأ الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وعن الثانى بأن المجرور والمخفوض هو اللفظ ولا بأس به (قوله وأما الجواب بأنه حال لا وصف) الذى أجاب به قدورة وجوابه صحيح والرد عليه غير تام وذلك أن كونه حالا لا يفيد أن نبوة اسمعيل كانت مقارنة لرسالته اذ الحال تدل على المقارنة أى مقارنة عاملها نحو جاء زيد راكبا فركوبه مقارن لمجيئه ورسول فى الآية بمعنى مرسل هو العامل وقد أشار لهذا قدورة بقوله أى مرسلا فى حال نبوته فقد بان أن جواب قدورة أصرح فى المراد من جواب المعترض وبعيد عن الوهم أن يكون الشيخ قدورة خفى عليه ان الحال وصف وانما مراده بقوله لا وصف أى لا نعت لانه لا يفيد المراد فاعرف الرجال بالحق (قوله صلى عليه الله) لفظه لفظ الخبر ومعناه الانشاء أى الدعاء له بالرحمة على وجه التقرب من المولى على الاحتياج لها فان قلت كيف أفرد الصلاة عن السلام وهو مكروه عند كثير من المحدثين كما نص عليه زروق فى شرح الوغليسية لاقترانهما فى الآية الكريمة قلت يحتمل أنه قد قرن بينهما لفظا وأسقط السلام خطأ أو ذهب على أنه لا كراهة فى ذلك قال الاجهورى شاع فى كتب المتقدمين من أهل مذهبنا وغيرهم قولهم قال عليه السلام ونحوه مقتصرين على السلام وأخبرنى الثقة أنه رآه بخط البساجى كذلك واذا لم يكره افراد السلام

قوله (وبعد فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان)
(فيعصم الافكار عن نحو الخطا * وعن دقيق الفهم يكشف الغطا)

ذكر رحمه الله تعالى في هذين البيتين بعض ما ينبغي تقديمه في ابتداء التعليم فانهم يقولون حق على من أراد النظر في علم أن يعرف مباديه حده وفائدته ونسبته وموضوعه وحكمه فبالحد يعرف ماهو وساع في طلبه وبالفائدة يتقوى الباعث على الطلب وبالموضوع يمتازله ذلك العلم عن غيره لان العلوم كلها جنس واغما تفترق بالموضوعات وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كما يقال موضوع الفقه أفعال المكلفين باعتبار ما يعرض لها من الاحكام الخمسة وموضوع الفرائض التركات وموضوع علم الحساب الاعداد

(قوله وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الخ) (١٦) العوارض الذاتية ما يلحق الشئ لذاته كادراك الغرائب اللاحقة للانسان بواسطة ذاته أو لما هو كالضحك اللاحق للانسان بواسطة التعجب الذي هو مساو للانسان أو لاعم داخل كالجسمية اللاحقة للانسان بواسطة الحيوان الذي هو أعم من الانسان وهو داخل في حقيقته واحترز بالذاتية من الغريبة وهي ما يلحق الشئ لاعم خارج كالحدوث اللاحق للانسان بواسطة انه موجود والموجود أعم من الانسان وهو خارج عن حقيقته أو لاخص كالحيض اللاحق للانسان بواسطة الانوثة الخاصة أو لمباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار فهذه ستة أقسام ثلاثة منها أعراض ذاتية وثلاثة أعراض غريبة وموضوع العلم ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية وهي الثلاثة الاولى وأما الغريبة وهي الثلاثة الثانية فلا يبحث عنها في ذلك العلم (قلت) فان كان موضوع العلم هي التصورات والتصديقات وجب أن يبحث في علم المنطق عما يلحق التصورات مثلا لذاتها أو لما هو أعم داخل ولا يبحث فيه عما يلحقها الاخص الذي هو من جملة الاعراض الغريبة مع أنك اذا حققت المبحوث عنه في علم المنطق وجدته يرجع الى أمرين أحدهما ما يلحق التصورات لذاتها ككونها تنقسم الى حد تام وناقص ورسم كذلك وكونها أي التصورات لا تتركب الا من الكليات ولا تتركب من الجزئيات وكونها مركبا في قوة المفرد ونحو ذلك فهذه اعراض لاحقة لذات التصورات لاغير ثانيهما ما يلحق التصورات لاخص ككون الحد التام يتركب من الجنس والفصل القريب وكون الناقص يتركب من الفصل أو منه ومن الجنس البعيد وكذلك يقال في الرسم فهذه أعراض تلحق التصورات لما هو أخص منها وهو الحد وما ذكر معه فان قلت الحد التام وما ذكر معه هو عين التصورات فلا حق ذاته لاحق ذاتها قلت الحد التام

عنده فلم يصل علي وحديث رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي أخرجه الترمذي وغيره والاضافة في بحر المعاني من اضافة المشبه به الى المشبه أي يخوض في المعاني التي هي كالبحر في اتساع كل منهما اتساعا يحتاج في سلوكها الى آلة وذكر اللجج والخوض ترشيح للتشبيه ويحتمل أن يكون شبه في نفسه الحجا الذي هو العقل بالسفينة في التوصل بكل منهما الى المراد وهذه استعارة بالكناية وذكر اللجج والبحر استعارة تخييلية والمعاني تجريدية وهو أن تذكر ما يلائم المشبه واللجج جمع لجة وهي معظم الماء ومعنى البيت تأييد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بدوام تفكر العقل في مسائل العلم وذلك بدوام العلماء ودوامهم لقيام الساعة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله أي الساعة كما في بعض الطرق

(وبعد فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان)
(فيعصم الافكار عن نحو الخطا * وعن دقيق الفهم يكشف الغطا)

ذكر رحمه الله في هذين البيتين بعض ما ينبغي تقديمه في ابتداء التعليم فانهم يقولون حق على من أراد النظر في علم أن يعرف مباديه حده وموضوعه وفائدته وحكمه فبالحد يعلم ماهو وساع في طلبه وبالفائدة يتقوى الباعث على الطلب وبالموضوع يمتازله ذلك العلم عن غيره

فالصلاة أولى (قوله وحديث رغم الخ) هذا الحديث أخرجه الترمذي عن أبي هريرة ومعنى رغم ألصق بالرغام أي التراب (قوله جمع لجة) أي بضم اللام وأما بفتحها فهو الخصومة واختلاط الاصوات قال الشاعر * في لجة أمسك فلانا عن فل * (قوله لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق) لتمكنهم منه واتباعهم له وقد اختلف ما المراد بالطائفة فقيل أهل العلم لابتداء الحديث في بعض الطرق بقوله من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وهو أصحها وعليه درج هذا الشارح وقيل المجاهدون كما يدل له حديث مسلم لن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة ويمكن أن يقال لا منافاة بين العلم والجهاد وفي الدارقطني عن سعد بن أبي وقاص لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق في المغرب حتى تقوم الساعة (قوله حق) أي متأكدة غاية (قوله فبالحد يعرف ماهو وساع في طلبه) أي فكل مسئلة ترد عليه يعلم بالحد هل هي من ذلك العلم أم لا فيأمن من اختلاط بعض العلوم ببعض (قوله وبالموضوع يمتاز له ذلك العلم عن غيره) وذلك أن العلوم جنس واحد وانما تنوعت وتمايزت بتغاير الموضوعات

و بلغ بعضهم المبادى ثمانية و بعضهم عشرة ومازادوه معرفة الواضع وحكم الشارع وعلى انها عشرة درج شيخنا أبو العباس سيدى أحمد بن محمد بن زكرى فى أرجوزته المسماة محصل المقاصد حيث قال فأول الابواب فى (١٧) المبادى * وتلك عشرة على مرادى

وقد أنهى بعضهم المبادى الى عشرة وذكرها أبو العباس بن زكرى التلمسانى فى محصل المقاصد فقال

فأول الابواب فى المبادى * وتلك عشرة على مرادى
الحد والموضوع ثم الواضع * والاسم الاستمداد حكم الشارع
تصور المسائل الفضيله ونسبة فائدة جليله
حق على طالب علم أن يحيط * بفهم ذى العشرة ميزها بنيط
بسعيه قبل الشروع فى الطلب * بها يصير مبصرا لما طلب

أما حده فهو العلم الباحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث التأدى بها الى مجهول تصورى أو تصديقى ورسمه باعتبار غايته هو أن تقول علم يعرف به كيفية التوصل بالمعلوم الى المجهول و بعموم لفظ المعلوم والمجهول يخرج منه علم الحساب

الحد والموضوع ثم الواضع
والاسم الاستمداد حكم الشارع
تصور المسائل الفضيله
ونسبة فائدة جليله
حق على طالب علم أن يحيط
بفهم ذى العشرة ميزها بنيط
بسعيه قبل الشروع فى الطلب
بها يصير مبصرا لما طلب
اه
أما حده فقد عرفوا المنطق

حتى انه لو لم يكن لعلم موضوع مغاير لموضوع علم آخر بالذات كموضوعى النحو والطب وهما اللفظ العربى بعد التركيب وبدن الانسان أو بالاعتبار كموضوعى المعانى والبيان وهما اللفظ العربى المركب لكن الاول يبحث عنه من حيث المطابقة للحال والثانى يبحث عنه من حيث تداوله فى وضوح الدلالة ثم يصح كونهما علمين وتعريفهما بتعريفين مختلفين فتمايز العلوم بتمايز موضوعاتها وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية مثلا موضوع علم الفقه أفعال المكلفين لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من وجوب وحرمة وغيرهما وموضوع الحساب الاعداد لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من جمع وطرح وضرب وغيرها وموضوع الفرائض التركات لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من قسمة وغيرها فان قيل هلا استغنى بالحد عن الموضوع أو العكس اذ كل منهما المقصود منه تمييز العلم قلنا كل منهما مغاير للآخر فلا يستغنى بأحدهما عن الآخر فالموضوع من تتمة الحد والحد متعلق به والمتعلق غير المتعلق و بيانه أن حد هذا العلم مثلا العلم الباحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية والامور التصورية والتصديقية التى يقع البحث عن أحوالها هى الموضوع (قوله وذكرها أبو العباس بن زكرى) هو الامام المعقولى أحمد بن محمد بن زكرى التلمسانى صاحب التآليف العديدة والنظم المسمى بمحصل المقاصد توفى رحمه الله تعالى بتلمسان سنة تسع وتسعين وثمانمائة (قوله فى المبادى) المبادى عند المناطقة ما تبنى عليه مباحث العلم بحيث لا يمكن الشروع فيه بدونها ولا يتحقق الابها (قوله بنيط) يحتمل أن يقرأ بفتح الياء أو بضمها وعلى كل فيه اشكال لانه ان قرئ بضم الياء كان من أناط الرباعى ولم يستعمل وان فتح كان من ناط الثلاثى واذا كان كذلك كان من حقه أن يقول بنوط لانه واوى العين كقال يقول قاله شيخنا البازغى وبنيط بمعنى يعلق معطوف على يحيط وميزها مفعول بنيط قدم عليه (قوله العلم الباحث) أى المحدود فيه اعترضه شيخنا البازغى بأنه رسم لا حد اذ كونه باحثا عن أحوال المعلومات أى محدود فيه عرض من عرضياته وليس من ذاتيات العلم فلو أراد حده لقال قواعد وضوابط يعرف بها أحوال الخ (قوله يعرف به كيفية التوصل الخ) فان كونه يعرف به كيفية التوصل هو غاية العلم وغاية الشئ يكون خارجا عنه والتعريف بالخارج رسم قاله السعد (قوله و بعموم لفظ المعلوم الخ) أشار به لرد ما أوردوه على هذا الحد من لزوم فساد الطرد بدخول علم الحساب وحاصل ما أجاب به ان عموم المعلوم والمجهول فى رسم المنطق يخرج علم

وحده أخص من التصورات اذ المراد هو مطلق التصور وأما البحث عن كون الجنس ينقسم الى قريب و بعيد والفصل كذلك والخاصة الى شاملة وغير شاملة والنوع ينقسم الى أقسامه الاربعة وكون الكلى ينقسم الى خمسة أقسام فيحتمل أن يقال انها من الاعراض اللاحقة للماوى فان الجنس والفصل والخاصة والنوع والكلى لا توجد فى غير التصور فهى معلولة له ويحتمل أن يقال انها اللاحقة لأخص لانه قد سبق أن تركب الحد من الجنس القريب لاحق لاجل الحد الذى هو أخص من مطلق التصور فكذا تقسيم الجنس الى

(— ٣ شرح السلم) قريب و بعيد انما احتيج له لاجل التركيب المذكور فالبحث عن قرب الجنس و بعده انما هو لاجل الحد وكذا تقسيم الفصل الى قريب و بعيد انما هو لاجل الحد وكذا تقسيم الخاصة الى شاملة وغير شاملة انما هو لاجل الرسم

بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر وهذا التعريف رسم لاحد لان الحد يكون بالذاتيات وكون المنطق آلة لغيره من العلوم ليس من ذاتياته بل هو عرض ومن العرضيات يكون الرسم فالآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعل في حصوله كالمنشار للنجار فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره اليها وهو جنس يتناول الآلة الحسية والمعنوية فاخرج الحسية بقوله قانونية والياء فيه للنسبة الى القانون وهو أمر كلي ينطبق على سائر جزئياته لتعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه أمر كلي ينطبق على جزئياته حتى تعرف ان زيدا مرفوع في قولك قام زيد وكذا قانون المنطق ينطبق على جميع جزئياته كقولنا الكلية الموجبة لا تنعكس الا جزئية حتى تعرف أن قولنا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان وانما قيل قانون مع أن المنطق قوانين متعددة أي قواعد وضوابط اشارة الى انه جنس منفرد عن سائر القوانين وعلم واحد اشتركت مسائله في مفهومه القانوني فكان تعريفه بالقانون من تلك الحيثية قاله التفتازاني في شرح الشمسية (قوله تعصم مراعاتها الذهن الخ) مخرج للعلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها عن الضلال في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وأسند العصمة للمراعاة تنبيها على ان المنطق لا يعصم بنفسه بل بمراعاة قواعده والا لم يعرض للمنطقي خطأ أصلا (١٨) وقد ضل كثير ممن يعرف المنطق كالفلاسفة والذهن عبارة عن قوة النفس المستعدة لاكتساب الحدود والآراء قال ابن النفيس انما سمي المنطق منطقا لانه يعين القوة الناطقة التي بها يتم تكوين الانسان وقال الشيخ شمس الدين ابن الاكفاني والمشهور أن واضع هذا العلم ومبدعه ارسطو والم يجد لمن تقدمه غير كتاب المدخل وانه تنبه لوضعه وقد اختلف في المنطق هل هو آلة أو علم قيل والتحقيق انه علم في نفسه وآلة لغيره والتعريف السابق هو على أنه آلة وأما على أنه علم فقيل فيه انه علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لامور مستحصلة فقوله علم بمعنى معلوم أي ما من شأنه ان يعلم وهو هو جنس يتناول جميع العلوم وقوله يعرف به الخ فصل أخرج به ما عدا المنطق والمعنى انه علم يعرف به كيفية الانتقال من معلوم الى مجهول فالامور الحاصلة هي المعلوم والمستحصلة أي التي يطلب حصولها هي المجهول وهذا المجهول الذي يطلب علمه اما علم مفرد ويسمى تصورا أو مع حكم وهو التصديق فمثال الاول اذا أردنا تحصيل معرفة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق فهما أمران حاصلان في

وباعتبار أنه آلة تقول هو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في فكره والآلة هي الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره اليه كالمنشار للنجار وقانونية نسبة الى قوانين جمع قانون وهو الضابط لان النسب الى الجمع يرد الى الواحد كما قال في الخلاصة * والواحد اذكر ناسب للجمع * الخ وأصل القانون باليونانية المسطرة وأسندت العصمة للمراعاة لوقوع الخطا للمنطقي عند عدم مراعاة قواعده كما يقع اللحن للنحوي اذا أهمل قواعده والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب العلوم والفكر

الحساب لانه يتوصل فيه بمعلوم خاص الى مجهول خاص (قوله وباعتبار أنه آلة) فيه اشارة الى أن الرسم الاول مبني على أنه علم ويدل له قوله فيما تقدم علم يعرف به وفي ذلك كله اشارة الى الخلاف الواقع في المنطق هل هو علم أو آلة فقيل انه علم من العلوم وقيل انه آلة لغيره لانه يتوصل به الى غيره من العلوم والتحقيق أنه علم في نفسه آلة لغيره فيكون الخلاف لفظيا كما نص عليه الفخر (قوله وهو الضابط) أي القاعدة الكلية وهو أمر كلي ينطبق على أحكام جزئيات موضوعاته واحترز بقوله قانونية عن الآلة الحسية كالمنشار والقدوم لانه جزئية اذ كل محسوس خارجي جزئي لا يقال المنشار ونحوه كلي اصدقه على كثيرين فلا يخرج بقوله قانونية لانا نقول الذي يصدق على كثيرين مفهومه وليس هو آلة لشئ والآلة انما هي مصدوقه فالفرق ظاهر (قوله وأصل القانون المسطرة) أي آلة التسطير وهي معلومة فنقل اللفظ عن معناه الاصلي وجعل مرادفا للضابط (قوله وأسندت العصمة للمراعاة) فيه اشارة الى أن الاسناد مجازي وذلك أن العصمة في الحقيقة انما هي بقواعد المنطق والمراعاة شرط في الاسناد مجاز ولا بد من زيادة بتوفيق الله في هذا الرسم بأن يقال تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر بتوفيق الله

وكذا تقسيم الكلي الى الاقسام الخمسة انما هو لتمييز الجنس والفصل والخاصة من بقية الاقسام فهو أيضا لاجل التركيب المذكور وهذا الاحتمال هو الظاهر عندي فليس المنطق الا البحث عن أمرين ما يلحق الذات وما يلحق أقسام الذات وأما البحث عن أقسام الدلالة والمفرد والمركب فليس من المنطق وكذا الفقه اذا تأملته وجدته يبحث عن الامرين المذكورين وكذا الاصول والبيان وغيرهما

هو النظر كالسعد ۞ واما موضوع المنطق فهو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى مجهول من تصور أو تصديق لا من حيث هي لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والمنطق انما يبحث فيه عن ذلك ۞ وأما واضعه فهو ارسطاليس ويقال أيضا ارسطو

(قوله من حيث انها توصل الى أمر مجهول) احترز بذلك عن البحث عنها من حيثية أخرى غير الايصال كبحث هذا المعلوم موجودا في الخارج أو لا قديما أو حادثا الى غير ذلك فالمنطق انما يبحث فيه عن الاحوال التصورية والتصديقية من حيث الايصال فقط فالتصور كبحثه حدا أو رسما وكونه جنسا أو فصلا أو خاصة تركب من ذلك الحد أو الرسم والتصديق من حيث كونه حجة ومن حيث كونه قضية وعكس قضية ونقيض قضية فيؤلف من ذلك الحجة وهكذا (قوله عن عوارضه الذاتية) المراد بالذاتية ما يلحق الشئ لذاته واحترز عن غير الذاتية وتفصيل ذلك أن العوارض ستة لان ما يعرض للشئ اما أن يكون عروضه لذاته أو لجزئه أو لامر خارج عنه والامر الخارج عن المعروض اما مساوله أو أعم منه أو أخص منه أو مباين فالثلاثة الاول وهي العارض للذات أو للجزء أو للمساوي تسمى اعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض أما العارض للذات فكالمدرك للعلوم الغريبة العارض للانسان لكونه انسانا وأما العارض للجزء فكالمتحرك بالارادة العارض للانسان بواسطة كونه حيوانا وأما العارض للمساوي فكالمتعجب العارض للانسان بواسطة ادراك العلوم الغريبة الا أن في جعل المدرك للعلوم مساويا للانسان ما لا يخفى والتعبير باسم الفاعل سالم من المسامح الوارد في تعبيرهم بالمصدر كما قالوا ان المراد بالعارض هنا المحمول الخارج والادراك والتحرك والتعجب لا يحمل على الانسان مواطأة لكنها لما كانت مبادي العوارض أطلقوها وأرادوا ما يشتق منها كما عبرنا * وأما الثلاثة الاخيرة وهي العارض لامر خارج أعم من المعروض والعارض للخارج الاخص والعارض بسبب المباين فكالحركة اللاحقة للابيض بواسطة الجسم وهو أعم من الابيض وكالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو أخص من الحيوان وكالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهي مباينة للماء وتسمى هذه اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس للمعروض اذا تقرر هذا علمت أن موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق انما يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية هو موضوع العلم ومن رام تحقيق مباحث الموضوع فعليه بكتاب البرهان من منطق الشفاء (قوله ارسطو) ويقال له أيضا رسطاليس بضم الراء وحذف الهمزة من أوله واحدى الطاءين وقد وقع في قول أبي الطيب

من مبلغ الأعراب أني بعدها ... جالست رسطاليس والاسكندرا

وبعضهم قال ارسطاليس وعليه قول القائل

اذا شوركت في أمر بدون ... فلا يك منك في هذا فتور

ففي الحيوان يجتمع اضطرارا * ارسطاليس والكلب العقور

وهو عجمي والاسماء العجمية كثيرا ما يعتريها التغيير كما قالوا جبريل وجبرئيل وجبرين وابراشيم وابراهام بالالف ويقال له المعلم الاكبر لانه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة الى الفعل وكان ذلك في زمن ذي القرنين الرومي قيل انه سئل له جمع مائة ألف دينار ورتب له كل سنة مائة ألف وعشرين ألف دينار وكان ارسطو كبير حكماء الخليفة غير منازع أخذ الحكمة عن أفلاطون وعن سقراط وكان مسكنه مدينة أثينا قتله قومه مسموما لمانهاهم عن عبادة الاوثان ومن كلامه في كتاب السياسة من استخف بالناموس قتله الناموس أي من استخف بالشرع قتله الشرع وهذا يدل على أنه كان مؤمنا بشرع زمانه فقولهم هذا العلم من علم الكفرة معناه أخذ بعد الاسلام من أيديهم وأول من دونه في الاسلام كما قال الغزالي الامام أبو نصر محمد بن محمد الفارابي التركي الحكيم المشهور كان اعجوبة الزمان

الذهن فكيفية الانتقال بهما الى معرفة الانسان هو ان تقدم الحيوان وتؤخر الناطق وهذه الكيفية مأخوذة من فصل المعرفات كما سيأتي ان شاء الله تعالى ومثال الثاني وهو التصديق كما اذا أردنا الحكم بأن العالم محدث فنأتي بوصف مناسب لطرفي المطلوب كالتغير ونحوه فتوسطه بين طرفي المطلوب على انه يجمع بينهما فنقول العالم متغير وكل متغير حادث وهذه أمور حاصلة في الذهن يطلب بها حصول علم آخر وهو النتيجة وهي قولنا العالم حادث ومعرفة كيفية التركيب تؤخذ من هذا العلم من باب القياس كما سيأتي ۞ وأما موضوع هذا العلم فالتصورات والتصديقات

وهو حكيم يوناني كان قبل الاسلام بكثير وهو شيخ الاسكندر ومن كلامه في شيخه أفلاطون ما معناه أحب الحق وأحب أفلاطون ما اتفقا فان اختلفا كان الحق أولى منه والحاجة الى معرفة واضع الفن غير قوية ۞ وأما اسمه فالمنطق كما في النظم وسماه الغزالي معيار العلوم ويسمى أيضا علم الميزان ومفتاح العلوم العقلية قال بعضهم وجه تسمية هذا العلم بالمنطق ان المنطق يطلق بالاشتراك على التكلم وعلى ادراك الكليات وعلى قوتها ولما كان هذا العلم يقوي الاول ويعطي الثاني اصابة والثالث كالاسمي بالمنطق اه ۞ وأما استمداده فالمراد بمباديه الاصطلاحية وهي ما يبنى عليه من الفن من أمور تصورية وأمور تصديقية فالتصورية حدود الاشياء التي تستعمل فيه ويكثر دورها فيه كحد الكلي وأقسامه والجزئي والقضية والموضوع والمحمول والمقدم والتالي ونحو ذلك

ارتحل من بلده فارا ب الى بغداد وكان لا يجارى في علم المنطق وجميع علوم الفلسفة وذكر ابن خلكان انه ورد على سيف الدولة وكان مجلسه مجلس الفضلاء فدخل عليهم في زي الاتراك وكان ذلك زيه دائما فقال له سيف الدولة اقعد فقال حيث أنا أم حيث أنت فقال حيث أنت فتخطى رقاب الناس الى مجلس سيف الدولة وزاحمه فيه حتى أخرجه عنه فقال الامير لمماليك على رأسه بلسان قل من يعرفه ان الشيخ أساء الادب والى سائله عن أشياء فان لم يجب فاحد قوا به فقال له أبو نصر بذلك اللسان اصبر فان الامور بعواقبها فتعجب الامير وقال له أتحسن هذا اللسان قال أحسن أكثر من سبعين لسانا فعظم عنده وأخذ يتكلم مع العلماء في كل فن حتى أسكت الكل وبقي يتكلم وحده وهم يكتبون عنه فأخرجهم الامير وخلا به وقال له هل لك في أن تأكل قال لا فقال أتشرب قال لا قال أتسمع قال نعم فأحضر القيان وأنواع الملاهي فما حرك أحدهم آلة الا عابه فقال له الامير أتحسن شيأ من هذا قال نعم ثم أخرج خريطة فيها عيدان فركبها ولعب بها فضحك كل من في المجلس حتى البواب ثم حركها ثانيا فبكوا ثم ثالثا فناموا فتركهم نياما وخرج توفي سنة ٣٣٩ ودفن بدمشق (قوله يوناني) يونان قال ابن خلدون معدود في التوراة من ولد يافث اصله واسمه يافان فغاء معرب من الواو فعربته العرب الى يونان (قوله الاسكندر) هو ذو القرنين الرومي (١) ولقب الاسكندر لانه اختط مدينة الاسكندرية ملك الهند وبلاد الصين والسند وبلاد خراسان والترك وحملت له الهدايا من كل ناحية ومات ببابل مسموما لاثنتين وأربعين سنة من عمره بعد ان ملك ثنتي عشرة سنة (قوله والحاجة الى معرفة واضع الفن غير قوية) يعني لان العلم يحصل للانسان من غير معرفة واضعه فقد مهر في الحساب من لا يحصى كثرة مع عدم معرفة واضعه وذلك لان القاعدة أن ما كان معقولا فهو عائد في نفسه وشاهده معه لا يحتاج لمعرفة قائله الا من حيث كون ذلك كالا فيه والمنقول موكول لامانة قائله فلزم تعريفه والبحث عن حاله لان من اعتمد في نقله على من لا يعرف حاله كان كالباني على غير أساس وما تركب من معقول ومنقول كالفقه والنحو غلبت شائبة النقل فيه (قوله وأما اسمه) انما احتيج الى معرفة الاسم لان ما لا يعرف اسمه لا يحسن طلبه اذ بالاسم يتأتى الاخبار عن المسمى (قوله معيار العلوم) المعيار هو ما يختبر به الشيء ليعرف نقصانه من تمامه حسا أو معنى وهذا العلم كذلك (قوله ويسمى أيضا علم الميزان) سمي به لان القوة الناطقة توزن به ما تنكر فيه من الادراكات فتدرك صحة الصحيح وسقم السقيم (قوله ومفتاح العلوم) لان به تفتح أبوابها أي طرقها الموصلة اليها وبه يتأتى سلوكها ولذلك وصوا على تقديمه في التعليم بعد النحو كما قال الغزالي

اركب جواد النحو ثم ليكن * منك على المنطق اكباب

(قوله وأما استمداده) الاستمداد يطلق ويراد به مبادي العلم الاصطلاحية كما ذكر هذا الشارح وقد يراد به الاخذ أي أخذ العلم من غيره كاستمداد علم البيان مثلا من كلام البلغاء لكن الاول أوفق بعباد أرباب الميزان وانما احتيج الى معرفته لانه الحامل على معرفة النسبة بين العلوم حتى انه

والتصديقية

لان المنطق يبحث فيه عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور شيء أيما الاقرب أي بلا واسطة وبهذا الاعتبار تسمى القول الشارح وهو اما حد أو رسم أو مثيل ويبحث أيضا عنها من حيث انها توصل الى تصورات أيضا الابعد كالبحث عنها من حيث انها كلي وجزئي وذاتي وعرضي وجنس وفصل ونوع وخاصة وعرض عام الى غير ذلك ويبحث أيضا عن التصديقات من حيث انها توصل الى تصديق مجهول أيضا الاقرب أو بهذا الاعتبار تسمى حجة وهي اما قياس أو استقراء أو تمثيل ويبحث عنها أيضا من حيث انها توصل الى التصديق أيضا الابعد كالبحث عنها من حيث انها قضية وعكس قضية ونقيض قضية ومقدم وتال اه من شرح السوسي لمنطق ابن عرفة

(١) قوله ولقب الاسكندر الخ هذه عبارة غير مستقيمة فان الاسكندرية غانيب الى من اختطها وهو اسكندر كتبه مصححه